

ورقة حقائق

استهداف العدوان الإسرائيلي للتراث الثقافي والتاريخي في قطاع غزة



قائمة المحتويات

3	مقدمة
3	الحقوق الثقافية كحق إنساني
4	الإطار القانوني الدولي الناظم للحقوق الثقافية
5	الحماية القانونية للممتلكات الثقافية في حالات النزاعات المسلحة
6	استهداف الاحتلال التراث الثقافي والحضاري الفلسطيني
6	استهداف مواقع دينية
7	استهداف المواقع الأثرية والتاريخية
8	استهداف مواقع التراث العالمي
11	خلاصة
12	المراجع

مقدمة:

تُعد الجبهة الثقافية عموماً محط استهداف الحركات الاستعمارية لما لها من دور حاسم في تقويض الحاضنة الشعبية أو تعزيزها كأساس صمود الشعوب وحفظ ذاكرتهم. وعليه فإن الجبهة الثقافية من أهم الجبهات التي تستهدفها قوات الاحتلال؛ كونها أحد أهم مقدرات الشعب الفلسطيني، وتشكل ذاكرة هويته ووجوده.

دأبت القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" على استهداف القطاع الثقافي في قطاع غزة خلال العدوان المتتالي التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عليه، على مدى السنوات الماضية. وهدد العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ بعد أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 التراث الثقافي التاريخي الفلسطيني، إضافة للوجود الفلسطيني برمته فيه، إذ تنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلي إبادة جماعية ممنهجة بحق الشعب الفلسطيني في القطاع وإبادة ثقافية ممنهجة شملت المشهد الثقافي والثقافة الفلسطينية عموماً.

تعرض المشهد الثقافي والتراث الثقافي الفلسطيني المادي وغير المادي في قطاع غزة إلى اعتداءات وأعمال تدمير ومحو واسعة النطاق أثناء العدوان الإسرائيلي الحالي عليه، إذ استهدفت آلة الحرب الإسرائيلية عموماً - إضافة للإنسان الفلسطيني - الأعيان المدنية والمعالم والمواقع الأثرية التاريخية والدينية في القطاع على مدار الـ 250 يوماً الماضية، إضافة للمؤسسات الثقافية والأكاديمية، والمباني والمتاحف والميادين العامة والبنى التحتية الثقافية بكاملها، والتي تشكل ذاكرة وتاريخ شعب عمل على مدى سنوات الاحتلال والاضطهاد على حماية موارثه التراثي والثقافي والديني؛ حفاظاً على هويته الوطنية والعربية. ويرتبط استهداف الاحتلال للهوية الثقافية والتاريخية للفلسطينيين في قطاع غزة بجرائم الإبادة الجماعية بحق سكان القطاع. وترصد هذه الورقة الأضرار التي لحقت بأبرز المواقع الأثرية والثقافية بشكل أولي.

الحقوق الثقافية كحق إنساني

ترتكز الحقوق الثقافية على حماية حقوق جماعات الناس أو ثقافتهم والوصول إليها، وهي من حقوق الإنسان التي تهدف إلى ضمان التمتع بالثقافة ومكوناتها في ظل ظروف المساواة وكرامة الإنسان وعدم التمييز. وتشمل القدرة على الحفاظ على أسلوب حياتها في بلدها، ويُعد تراثاً ثقافياً كل ما ورثه الإنسان من الماضي، كما أنه مكون أساس للهوية الثقافية وأحد الموارد الرئيسة للتنمية.

وعرفت المادة (1) من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي للعام 1972 التراث الثقافي على النحو الآتي: الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصلة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم. المجموعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها - بسبب عمارتها، أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي - قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

الموقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، والاثروبولوجية.

وعرفت المادة الأولى من اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في أثناء النزاع المسلح للعام 1954، الممتلكات الثقافية مهما كان أصلها أو مالكةا بأنها:

(أ) الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو الدنيوي، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمّعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة والمخطوطات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها.

(ب) المباني المخصصة بصفة رئيسة وفعلية لحماية الممتلكات الثقافية المنقولة وعرضها المبينة في الفقرة "أ"، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح.

(ج) المراكز التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية التي يطلق عليها اسم "مراكز الأبنية التذكارية". وتم النص في ديباجه الاتفاقية على أن الأضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكها أي شعب كان تمس التراث الثقافي الذي تملكه جميع الشعوب والإنسانية جمعاء، فكل شعب يسهم بنصيبه في الثقافة العالمية؛ ولاعتبارها أن في المحافظة على التراث الثقافي فائدة عظيمة لجميع شعوب العالم وأنه ينبغي أن تكفل لهذا التراث حماية دولية.

الإطار القانوني الدولي الناظم للحقوق الثقافية:

تُعد الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة، أرضاً محتلة بموجب قواعد القانون الدولي، وعليه يترتب على القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" واجب الالتزام بحماية التراث الثقافي التاريخي فيها، وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمنت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الحقوق الثقافية، وأهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، إذ تنص المادة 15 منه بشكل صريح على أنه تقر الدول الأطراف بالعهد بأن من حق كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية، ويلزم الدول الأطراف باحترام التراث الثقافي وحمايته بجميع أشكاله في أوقات الحرب والسلم، ومراعاة التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، وأن تشمل صيانة العلم والثقافة وإنماءهما وإشاعتهم.

كما نصت كل من اتفاقية منع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها للعام 1948 وتوصيات اليونسكو حول المبادئ الدولية المنطبقة على التنقيبات الأثرية في نيودلهي للعام 1956 على واجب حماية الممتلكات الثقافية.

وفي الوقت الذي يُعد فيه العهد الإطار المرجعي للحقوق الثقافية على المستوى الدولي، فإن إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" عن الحقوق الثقافية للإنسان بشكل رصيداً وإضافة نوعية لحقوق الإنسان بشكل عام وللحقوق الثقافية بشكل خاص. ولتأمين الحماية الدولية للممتلكات الأثرية انضمت دولة فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" وقبلت بكامل العضوية في مؤتمر اليونسكو المنعقد في باريس بتاريخ 2011/10/31 وعليه تمتعت بكل الامتيازات في مجال حماية التراث الثقافي والإنساني والمواقع الأثرية والتاريخية.

وقد أقرت لجنة التراث العالمي لليونسكو إدراج العديد من المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية في اللائحة التمهيدية وكان من ضمنها ميناء غزة القديم.

الحماية القانونية للممتلكات الثقافية في حالات النزاعات المسلحة:

تُعد قضية حماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح إحدى القضايا المهمة التي يسعى الفلسطينيون إلى حمايتها من انتهاكات الاحتلال واستهدافه لها؛ لما لهم من موروث ثقافي عريق وما يملكونه من مواقع تاريخية وآثار قديمة، وضمن كل من القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

يشكل قانون النزاعات المسلحة المتمثل في مبادئ القانون الإنساني الدولي المصدر الرئيس للقواعد الدولية بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح. جاء ذلك في القواعد الواردة في المعاهدات المتعددة الأطراف وفي القانون الدولي العرفي للنزاع المسلح. ونصت المادة رقم 27 من الفقرة الرابعة، الملحق الرابع، من أنظمة لاهاي للعام 1907 على واجب القوات في حالات الحصار اتخاذ الوسائل كافة لعدم المساس بالمباني المعدة للعبادة والفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية.

وشكلت اتفاقية لاهاي للعام 1954 وبروتوكولها الأول للعام 1954 والبروتوكول الثاني للعام 1999 إطاراً قانونياً دولياً لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة بما فيها الاحتلال العسكري. إضافة إلى البروتوكولات الإضافية للعام 1977 الملحقة باتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949. إذ تضمنت المادة رقم 53 من البروتوكول الأول، والمادة رقم 16 من البروتوكول الثاني، حظراً لارتكاب أي أعمال عدائية موجبة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعب.

تم تجريم الاعتداءات على الممتلكات الثقافية وقت الحرب بموجب اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح للعام 1954، التي نصت على ضمان حماية الممتلكات الثقافية واحترامها. نصت المادة (3) من الاتفاقية على وقاية الممتلكات الثقافية، كما نصت المادة (4) على احترام الممتلكات الثقافية.

جاء في المادة الثالثة من الاتفاقية أن الأطراف السامية المتعاقدة تتعهد بموجبها باحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في أراضيها أم أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى، وذلك بامتناعها عن استعمال هذه الممتلكات أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح، وبامتناعها عن أي عمل عدائي إزاءها.

كما تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أيضاً بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبيد للممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها، وبالمثل تحريم أي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات.

كما تتعهد بعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة كائنة في أراضي أي طرف سام متعاقد آخر. وتتعهد بالامتناع عن أي تدابير انتقامية تمس الممتلكات الثقافية. وأكدت على عدم جواز تحليل أي طرف من الالتزامات الواردة في هذه المادة بالنسبة لطرف متعاقد آخر بحجة أن الأخير لم يتخذ التدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة الثالثة.

وألزمت المادة (5) من الاتفاقية والخاصة بالاحتلال كل طرف يحتل إقليماً أو جزءاً من أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى بتعويض جهود السلطات الوطنية المختصة في المناطق التي احتلتها بقدر استطاعتها في سبيل وقاية ممتلكاتها الثقافية والمحافظة عليها، واتخاذ تدابير عاجلة للمحافظة على الممتلكات الثقافية في الأرض المحتلة. كما حرمت المادة 56 من أنظمة لاهاي للعام 1954 أي حجر أو تخريب للمنشآت المخصصة للعبادة والمباني التاريخية.

كما تم من جهة أخرى تأمين الحماية العامة والخاصة للممتلكات الثقافية بالوسائل القانونية الدولية في البروتوكول الثاني للعام 1999 المكمل لاتفاقية لاهاي للعام 1954، ونصت المادة (5) منه على صون الممتلكات الثقافية من الآثار

غير المتوقعة لنزاع مسلح، كما نصت المادة (6) منه على احترام الممتلكات الثقافية وعدم جواز التذرع بالضرورات العسكرية القهرية للتخلي عن الالتزامات بحماية الممتلكات الثقافية.

عموماً ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق الثقافية ومنها المعاهدة الدولية المعنية بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة للعام 1970، والاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي للعام 1972، والاتفاقية الدولية لحماية التراث المغمور للعام 2001، والاتفاقية الدولية بشأن التدمير المتعمد للعام 2003، والاتفاقية الدولية لصون التراث غير المادي والتابعة لليونسكو للعام 2003، عدا عشرات القرارات الصادرة عن اليونسكو على مدى السنين.

ينتهك الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الحربي على قطاع غزة بشكل صارخ قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 وملاحقها، والاتفاقية الدولية لمنع الإبادة الجماعية ومحاسبة مرتكبيها للعام 1948، ومعاهدة لاهاي الدولية المتعلقة بحماية الإرث الثقافي، عبر شنه هجمات عسكرية منهجية ضد الأماكن والأثار التاريخية أثناء عدوانه المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. يأتي ذلك في محاولة القوة القائمة بالاحتلال إلغاء الوجود ومحو الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين وقطع صلتهم التاريخية بالأرض وطمس معالم تراثهم الثقافي والديني، وتدمير جزء مهم من ذاكرة العالم ووعيه الحضاري.

استهداف الاحتلال التراث الثقافي والحضاري الفلسطيني:

لم يستهدف الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الحربي على قطاع غزة فقط الإنسان الفلسطيني؛ حياته وممتلكاته، بل استهدف الموروث الثقافي العمراني، وتجاوزته إلى الموروث غير الملموس والذي تتعدى آثاره الضرر المادي المادي المرئي. لقد تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي ضمن سياسة عامة ممنهجة استهداف معالم الوجود الفلسطيني التاريخي والثقافي والديني في قطاع غزة عبر استهداف المباني التاريخية والأثرية وتدميرها في قطاع غزة، من منازل ومواقع دينية؛ مساجد وكنائس ومقامات دينية، ومواقع تاريخية، والمراكز الثقافية والفنية والمكتبات والمتاحف والمدارس والجامعات والمؤسسات الأكاديمية من مدارس وجامعات. والاتي هو ما تم حصره مبدئياً للأضرار استناداً إلى المعلومات التي توفرت لبعض المؤسسات الرسمية والباحثين في ظل استمرار العدوان على القطاع:

استهداف مواقع دينية:

تم استهداف المباني التاريخية والأثرية والأماكن الدينية في قطاع غزة، سواء بالقصف الجوي أو المدفعي بشكل منهجي، في كل مناطق غزة وبيت حانون ودير البلح وخان يونس ورفح، ما تسبب في دمار كبير للتراث الثقافي والتاريخي، إذ قامت قوات الاحتلال بتدمير ما يقارب الـ 200 مبنى تاريخياً وموقعاً أثرياً يقع أغلبها في مدينة غزة، شملت المساجد والكنائس والمقامات والأسبلة والمدارس والجامعات والقصور، إلى جانب تضرر 9 مواقع تراثية تاريخية تشكل جزءاً من ذاكرة القطاع، وتعرضت المساجد التاريخية في غزة للدمار الكلي أو الجزئي، ومنها الجامع العمري الكبير الواقع في حي الدرج في البلدة القديمة من غزة وهو أحد أعرق مساجد المدينة وأكبرها وأقدمها، ويُعد واحداً من أهم المعالم الإسلامية في فلسطين، وتعد مكتبة المسجد من أهم دور الكتب والمخطوطات في فلسطين.

تبلغ مساحة المسجد 4100 متر مربع وتم تدميره بشكل كامل، وكان قد تميز بنقوشه الكتابية التي تعود إلى العصرين المملوكي والعثماني، وبمئذنته التي شيدت قبل نحو 1400 عام.¹

استهدف جامع كاتب ولاية في حي الزيتون بمدينة غزة القديمة، الذي يعود أقدم جزء فيه إلى العصر المملوكي العام 1334م ميلادي، وجامع السيد هاشم القديم في حي الدرج في مدينة غزة والذي شيد على الطراز العثماني، وتبلغ مساحته نحو 2400 متر مربع، وبه ضريح يرجح أنه قبر السيد هاشم بن عبد مناف جد الرسول، ثم مسجد قشقار التاريخي الذي تعرض للدمار.

وتعرضت كنيسة القديس بيرفيريوس في حي الزيتون في غزة للدمار الشديد، وهي تُنسب إلى القديس بيرفيريوس، مطران غزة في القرن الخامس قبل الميلاد، وتضم الكنيسة ضريح القديس بيرفيريوس. وقد تم قصفها بتاريخ 2023/10/19، ما أدى إلى تدمير ساحتها، وانهار مبنى وكلاء الكنيسة بالكامل.

تم تدمير مسجد الظفر دمري المملوكي في حي الشجاعية، والذي أنشئ العام 1360، وتبلغ مساحته نحو 600 متر مربع، وطال التدمير مجموعة كبيرة من المقامات الدينية في تل المنطار والشيخ عجلين، ومقام الخضر في مدينة رفح، كما تم تدمير ما لا يقل عن 1000 من مساجد القطاع بشكل منظم وواسع بعضها دمر بشكل كلي وأخرى بشكل جزئي.

كما تم استهداف المقبرة المسيحية المعمدانية في مدينة غزة، وتدمير مقبرة الكومنولث الخاصة بجنود الحرب العالمية الثانية في حي التفاح بشكل جزئي، وتم تدمير مقبرة بيت حانون وتجريف أجزاء واسعة منها، وتدمير العديد من المقابر.

استهداف المواقع الاثرية والتاريخية:

تعرض عدة مواقع أثرية إلى أعمال تدمير واسعة، منها ما تم تدميره بشكل كلي ومنها ما تم تدميره بشكل جزئي. ومن الأمثلة على ذلك، منطقة تل السكن جنوب مدينة غزة وبها آثار تعود للعصر البرونزي المبكر، وموقع تل العجول الذي يمثل تاريخ غزة في العصر البرونزي الوسيط والمتأخر، وآثار تل المنطار ومقامات الشيخ علي المنطار والشيخ رضوان.

- استهدف القصف محيط دير القديس هيلاريون الأثري في موقع تل أم عامر قرب النصيرات، بالإضافة إلى تعرض المقبرة على شاطئ دير البلح الأثرية لأعمال تدمير واسعة، وتحتوي على توابيت فخارية على شكل الإنسان من القرن الثاني عشر ق.م.

- استهدف موقع البلاخية الذي يمثل ميناء غزة القديم "أنثيدون" في الفترتين اليونانية والرومانية. وأصبحت كنيسة جباليا البيزنطية (بأضرار بالغة، طالأت أرضيات الفسيفساء بكتابتها اليونانية، وزخارفها التي جاءت بأشكال آدمية وحيوانية ونباتية. كما تعرضت مقبرة جباليا الأثرية التي كشف فيها عن مئات القبور من الفترتين الرومانية والبيزنطية للتدمير.

- شملت المباني التاريخية التي استهدفها القصف المباني العامة، والمدارس والجامعات والقصور والبيوت السكنية والحمامات، حيث استهدف العدوان المركز التاريخي لمدينة غزة وبيت حانون وخان يونس بشكل منهجي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك قصر الباشا في حي الدرج، ويعود تاريخ بنائه إلى العصر المملوكي، والذي كانت وزارة السياحة والآثار قد قامت بترميمه وتأهيله كمتحف أثري، وتدمير قلعة البرقوق في خان يونس وتل رفح.

- تدمير المدرسة الكاميلية في حي الزيتون بشكل كلي.

1 ورقة سياساتية حول "تدمير التراث الثقافي في غزة" صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655123#>

- تدمير دار السقا في حي الشجاعية وتصل مساحتها إلى نحو 700 متر مربع بشكل شبه كلي، كان قد شيدها العام 1661 أحمد السقا، أحد كبار التجار في غزة وكان قد تم ترميمها وتأهيلها كمنتدى ثقافي، وطال القصف دار الطرزي البناء المميز معمارياً من الفترة العثمانية، وألحق دماراً واسعاً بدار العلي والسباط المجاورتين في حي الدرج، الذي يشكل أحد مداخل البلدة القديمة. تم تدمير حمام السمرة العثماني وسبيل الرفاعية العثماني، وتدمير جزئي لأكثر من 146 منزلاً قديماً.
- تعرض المستشفى المعمداني في حي الزيتون الذي شيد في العام 1882 للدمار الكبير بعد تعرضه للقصف مساء يوم 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

استهداف مواقع التراث العالمي:

وهي مواقع أثرية مسجلة على اللائحة التمهيدية للمواقع الثقافية في فلسطين في قطاع غزة ومنها: موقع البلاخية "أنثيدون"، وتل أم عامر "دير القديس هيلاريون"، كموقعين تراثيين ثقافيين، ووادي غزة كموقع تراث طبيعي.

تعرض البلاخية (أنثيدون) الواقع شمال غربي مدينة غزة للتدمير، وهو من أبرز المواقع الأثرية، ويمثل ميناء غزة القديم في العصرين اليوناني والروماني والذي يعود بناؤه إلى 800 عام قبل الميلاد، وُضع الموقع على اللائحة التمهيدية الفلسطينية للتراث العالمي للقصف الشديد. تعرض المحيط القريب لموقع تل أم عامر (دير القديس هيلاريون) بالقرب من النصيرات للقصف، وهو من الفترتين البيزنطية والإسلامية المبكرة. ويتكون من كنيسيتين ومرافق مكونة من آبار وحمام ونزل للحجاج، وعُثر في أرضيات الفسيفساء على كتابة يونانية تذكر اسم القديس هيلاريون مؤسس الرهبنة في فلسطين.

وتعرض وادي غزة الذي يعد محطة مهمة في التنوع الحيوي وهجرة الطيور للضرر البالغ إذ شكل مسرحاً للعمليات العسكرية الإسرائيلية منذ بداية العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

استهدف الاحتلال معالم مدن قطاع غزة الرئيسة والتي تميزها وتشكل هويتها، وشملت مبانيها التاريخية ومعالمها البارزة ومنها في مدينة غزة: الشوارع الرئيسة، حديقة ونصب الجندي المجهول، مبنى المكتبة العامة، متنزه البلدية، مركز رشاد الشوا الثقافي، سوق الذهب، حديقة الكتبية، مبنى إسعاد الطفولة، مبنى الأرشيف المركزي، ومركز ترميم المخطوطات، الجامعات، عدا المنشآت السياحية والفنادق والبنى التحتية والتجارية والخدماتية.

- القضاء على ما تبقى من ذاكرة منطقة المجدل المهجرة العام 1948 إلى قطاع غزة وسعي الحفاظ على عاداتهم وطقوسهم وتراثهم، إذ يُعد 80% من سكان غزة لاجئين ومهجرين من قراهم الأصلية من يافا جنوباً وحتى غزة (منطقة المجدل).

- تعمّد تدمير مقار المؤسسات والهيئات والمراكز الثقافية والمكتبات العامة والمطابع ودور النشر والمسارح والمتاحف: تأثر المشهد الثقافي بشكل كامل بالحرب من حيث تعطيل أشكال الفعل الثقافي كافة وتوقفه بشكل تام. انعكس ذلك على الفاعلين الثقافيين والعاملين في هذا المجال، حيث عُد الفعل الثقافي مصدراً أساساً للدخل للعديد منهم، ففقدوا مصدر دخلهم الوحيد وأصبحوا غير قادرين على تأمين احتياجاتهم واحتياجات عوائلهم، واضطرر العديد منهم للبحث عن عمل بدخل يومي لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

بلغ عدد مواقع التراث الثقافي التي تضررت في قطاع غزة نتيجة للحرب ما لا يقل عن 43 موقعاً حتى أواسط نيسان/إبريل 2024. وشملت قائمة المعالم الثقافية المتضررة 24 مبنى لها أهمية تاريخية أو فنية أو كليهما، إضافة إلى 3 من المواقع الأثرية و3 قطع أثرية ومستودعين للممتلكات الثقافية المنقولة، وذلك وفقاً لبيانات تحققت منها اليونسكو.

- بحسب وزارة الثقافة الفلسطينية عن تضرر 32 مؤسسة ومركزاً ثقافياً ومسرحاً فنياً في قطاع غزة، فقد تضررت بشكل جزئي أو كامل نتيجة للعدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة. ومنها مقر جمعية بسمة للثقافة والفنون في برج الشروق، واستهداف مقر محترف شبابيك دائرة الفنون البصرية المعاصرة التابعة للاتحاد العام للمراكز الثقافية و6 مراكز ثقافية.
- تعتمد جيش الاحتلال الإسرائيلي تدمير الميادين العامة وهدم النصب والأعمال الفنية فيها، بجانب تدمير الجداريات الفنية في الأماكن العامة وعلى طول شاطئ بحر مدينة غزة، ورصدت وزارة الثقافة تدمير 27 جدارية فنية.
- استهدفت آلة الحرب الموروث الثقافي الفلسطيني غير المادي عبر استشهاد الحافظين للموروث المهدد أو تدمير آخر ورشات بعض الحرف التراثية. استشهد خلال الأشهر الأربعة الأولى من العدوان 44 كاتباً وفناناً وناشطاً في حقل الثقافة، وتم استهداف ما لا يقل عن 105 من العلماء والأكاديميين وأساتذة الجامعات والكتاب والباحثين والمؤرخين.²
- شملت أضرار المؤسسات الثقافية تدمير 12 متحفاً و2100 ثوب قديم وقطع تطريز من المقتنيات الموجودة في المتاحف أو ضمن المجموعات الشخصية و9 مكتبات عامة و8 دور نشر ومطابع. وذلك بحسب بيانات وزارة الثقافة بمناسبة "اليوم العالمي للتراث".³
- طال التدمير متحف قصر الباشا التاريخي من الفترة المملوكية الذي تم ترميمه وتأهيله كمتحف أثري، وعرضت فيه غالبية المكتشفات الأثرية المهمة في القطاع، وضم عشرات آلاف المواد الأثرية التي طُمرت تحت أنقاض المبنى. وتم تدمير متحف دير البلح، الذي ضم مجموعة من المواد الأثرية والتراثية، ومتحف القرارة الذي ضم مجموعة متنوعة من المواد الأثرية من فترات تاريخية متعددة.
- تعرض المجموعات المتحفية الخاصة لعدد من المهتمين للتدمير نتيجة القصف العشوائي، ومنها مجموعة جودت الخصري في غزة، ومجموعة العقاد، وغيرهما من المجموعات الخاصة، بالإضافة إلى مقر «المتحف الوطني» بجامعة "الإسراء" جنوب مدينة غزة والذي يحوي ما لا يقل عن ثلاثة آلاف قطعة أثرية نادرة، بالإضافة إلى مركز "رشاد الشوا" الثقافي في قطاع غزة.
- نزوح العديد من الفنانين إلى خارج غزة وبالتالي فقدت غزة قيمة ثقافية مؤثرة والخوف من عدم قدرتهم على العودة مجدداً وبالتالي تكون الخسارة مضاعفة من حيث إضعاف عملية تعافي القطاع الثقافي بعد انتهاء الحرب.
- مني قطاع الفن التشكيلي الفلسطيني في قطاع غزة بخساره كبرى نتيجة هدم مراسم الفنانين والفنانين، سواء تلك الموجودة في بيوتهم أو الموجودة في أماكن أخرى، وفقدوا لوحاتهم الفنية إضافة إلى هلاك الأعمال الفنية من

2 المركز الفلسطيني للإعلام، على الموقع الإلكتروني: <https://palinfo.com/news/2024/05/16/889883>

3 التقرير الشهري الرابع الصادر عن وزارة الثقافة عن أضرار القطاع الثقافي نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، على الموقع الإلكتروني: <https://moc.pna.ps/article/2830>

منحوتات ولوحات وآلات موسيقية التي كانت تقتنيها المؤسسات والجامعات والمراكز، بالإضافة للمقتنيات الفنية الشخصية للفنانين.

كما تعرضت كميات كبيرة من المقتنيات الفنية والتراثية واللقى الأثرية لعمليات النهب والسرقه التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

- استهداف المكتبات والمتاحف ومراسم الفنانين والفنانات ودور الطباعة وغيرها من المؤسسات الفاعلة في المجال الثقافي والعديد من الرموز الثقافية والتراثية بشكل مباشر ومتعمد بهدف تدمير تاريخ المنطقة ومحوه.⁴
- في استهداف جمعية أطفالنا للإعاقة السمعية، تم تدمير ورش الحرف التراثية التي عملت الجمعية على المحافظة عليها من خلال تدريب أفراد من ذوي الإعاقة السمعية والنطق وتشغيلهم، بهدف تأمين مصدر دخل كريم لهذه الفئة المهمشة. مع فقدهم مكانهم الآمن، يواجه ذوو الإعاقة السمعية خطر تجنيهم لأماكن القصف لعدم قدرتهم على سماع الأصوات بالإضافة إلى صعوبة إيجاد مصدر دخل بديل لعدم وجود مشغلين لفئة ذوي الإعاقة.
- تهجير آخر شخص محافظ على حرفة النسيج المجدلوي في جميع فلسطين والتي توارثها عن أجداده، بعد هجرتهم من منطقة المجدل وبالتالي باتت هذه الحرفة (والتي كانت تسعى وزارة الثقافة إلى تسجيلها لدى اليونيسكو من ضمن لوائح التراث غير المادي المهدد) على شفير الاندثار.
- باستهداف الصيادين وتدمير ميناء غزة التاريخي، يهدد الاحتلال بمحو الذاكرة الجمعية المرتبطة بالساحل الفلسطيني ما قبل العام 1948 والمرتبطة بشكل وثيق أيضاً بعمل النساء في حرفة حياكة شباك الصيد والمتوارثة من قرى الساحل المهجرة.
- طالت عمليات القصف والنزوح التجمعات البدوية وشتتها ما يهدد ثقافة البدو وتاريخهم في فلسطين عامة وغزة خاصة.
- وصلت الاستهدافات إلى تدمير الموروث البيئي بشكل مباشر عبر استهداف منطقة وادي غزة، المحمية الطبيعية الوحيدة في القطاع والتي تحوي تنوعاً حيوياً وموروثاً بيئياً غنياً.
- تحول الوادي إلى منطقة للجوء والنزوح، بالإضافة إلى تراكم جثث الشهداء والحيوانات ما أدى لتدمير البيئة الحيوية وموطن هجرة الطيور في غزة.⁵
- بحسب مؤسسات حقوقية في القطاع هناك معلومات تفيد باحتمال استيلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي وسرقته لآلاف القطع الأثرية النادرة من قطاع غزة، خلال عملياتها العسكرية واستهدافها الممنهج للمواقع التاريخية والأثرية والمتاحف في القطاع وهو ما قد يرتقي إلى جرائم الحرب بحسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

4 التقرير الأولي الرابع حول أضرار القطاع الثقافي الصادر عن وزارة الثقافة الفلسطينية شباط 2024، <https://www.wafa.ps/files/pdf/df90b583-c7d5-4909-ad83-facbf31cb56.pdf>

5 تقرير صادر عن سلطة جودة البيئة الفلسطينية بتاريخ 30 كانون الثاني 2024، منشور على منصة وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/89146>

خلاصة:

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الإرث الحضاري والإنساني باستهداف المباني التاريخية والمواقع الأثرية والتراثية ومنها: المساجد والكنائس التاريخية والمراكز والمؤسسات الثقافية والمكتبات العامة والمسارح ودور النشر والمطابع والمتاحف والميادين العامة والجداريات الفنية في قطاع غزة، بشكل يدل على انتهاج الاحتلال سياسة ممنهجة تستهدف معالم الوجود الفلسطيني كافة؛ الثقافي والتاريخي والديني في قطاع غزة. هدف التدمير المتعمد للممتلكات الثقافية والتاريخية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى طمس الهوية الفلسطينية والتراث التاريخي للشعب الفلسطيني.

قد يكون العدد الفعلي لمواقع التراث الحضاري والثقافي المتضررة في قطاع غزة أكبر بكثير مما تم حصره حتى الآن، في ظل استمرار العمليات العسكرية في مختلف مناطق القطاع.

عموماً تمثل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في القطاع جرائم بحق الإرث الحضاري والإنساني وسرقة آثار الشعب الفلسطيني وتراثه أمام مرأى العالم أجمع.

ورغم كون الحق في الثقافة حقاً أساساً من حقوق الإنسان التي تُحفظ بموجب القانون والمعاهدات الدولية، إلا أن هذا الحق ومع استمرار العدوان على غزة، يصبح بالنسبة للفلسطينيين ترفاً لا مكان له أمام حرمة الدم الفلسطيني النازف.

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الممتلكات الثقافية والتاريخية والتراثية في القطاع بشكل متعمد، وعليه تدعو الهيئة المجتمع الدولي إلى البدء بتحقيق دولي جاد ونزيه بجرائم الاحتلال الإسرائيلي، ومنها الخاصة بالإرث الحضاري والإنساني، وممارسة الضغط العاجل والجاد على دولة الاحتلال الإسرائيلي للوقوف أمام مسؤولياتها وإلزامها باحترام مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ووقف عدوانها وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني وتراثه التراثي والحضاري فوراً وبشكل كامل حتى يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه من تراثنا وثقافتنا.

- دعوة المنظمات الدولية المنوط بها قانونياً حماية المواقع الأثرية إلى الوقوف أمام ممارسات الاحتلال في تدميره الذاكرة الثقافية الفلسطينية، إذ تقع على عاتقها مسؤولية تاريخية في إنقاذ تاريخ البشرية وتراثها من التدمير ومن عمليات السرقة التي تقوم بها دولة الاحتلال، عبر الاستيلاء على مقتنيات المتاحف والمواقع التراثية.
- دعوة اليونسكو للقيام بدورها بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي التي طالت التراث الثقافي الفلسطيني في قطاع غزة باعتباره جزءاً من التراث الإنساني، واسترداد آلاف القطع الأثرية ومقتنيات المتاحف والمواقع التراثية المسروقة من القطاع، والوقوف على أوضاع المواقع التاريخية والأثرية والسعي لمحاسبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاته الصارخة واستهدافه للممتلكات التاريخية والثقافية في القطاع.
- دعوة محكمة العدل الدولية إلى إدراج انتهاكات دولة الاحتلال بحق التراث الثقافي والتاريخي الفلسطيني ضمن نطاق متابعاتها في القضية المطروحة امامها حول الإبادة الجماعية باعتبارها إبادة ثقافية، واحدى جرائم الحرب تهدف إلى تدمير الفلسطينيين وطمس تراثهم الثقافي والتاريخي.

مراجع:

- التقارير الأولية لوزارة الثقافة الفلسطينية حول أضرار القطاع الثقافي الفلسطيني نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- ورقة سياسية حول "تدمير التراث الثقافي في غزة" صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.